الأنباء
الثلاثاء 14 فبراير 2012

أكد خلال مؤتمر الكويت للنفط والغاز الثاني أن دخول إيران إلى سوق دول شرق آسيا لا يمثل تهديداً للكويت

الزنكي: متوسط الإنتاج النفطي بين 2,9 و3 ملايين برميل يومياً خلال يناير

قال الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي إن التوتر السياسي الذي يحدث في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا حول ملف إيران النووي يؤدي الى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، مشيرا الى ان مؤسسة البترول على استعداد تام وبتنسيق مع الحكومة لمواجهة أي طارئ، وان هناك عدة خيارات لتصدير النفط الكويتي في حال الإعلان عن الإغلاق الكامل أو غير الكامل لمضيق هرمز.

وأوضح الزنكي في تصريحات صحافية على هامش مؤتمر ومعرض الكويت للنفط والغاز الثاني الذي انطلقت أنشطته أمس أن خطط الطوارئ للتعامل مع الأزمات، سواء المحلية أو العالمية، يتم تحديثها أولا بأول ووفقا للتطورات السياسية، مشيرا الى أن دخول إيران الى سوق دول شرق آسيا لا يمثل تهديدا للكويت نظرا لأن الكويت لديها عقود طويلة الأمد مع هذه الدول.

مصفاة الصين

وحول مشروع مصفاة الصين، قال الزنكي إن مؤسسة البترول شكلت فريقا لدراسة جدوى مشروع مصفاة الصين، على أن ينتهي هذا الفريق من الدراسة في القريب العاجل، مبينا أن شركة (توتال) الفرنسية هي الشريك الاستراتيجي لمصفاة الصين.

وأكد الزنكي في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن الوقود الحفري، لاسيما النفط والغاز، سيظل هو مصدر الطاقة الأساسي حتى عام 2030، موضحا أن الاستثمار المستمر في موارد النفط والغاز سيضمن إمدادات كافية لتلبية حاجات الطاقة المستقبلية، كما أن الضغوط العالمية ستستمر في تقليل الانبعاثات وضمان حياة أكثر نظافة للأجيال المقبلة.

وأضاف الزنكي أن التحديات التي تواجه صناعة النفط عديدة وتشمل كل مراحل الصناعات في هذه الصناعة الأولية أو الصناعات اللاحقة أو مرحلة النقل، مضيفا أن هناك تغييرا وتحديا مثيرا وربما ليس له مثيل في صناعة النفط والغاز على مستوى العالم، موضحا أن هناك العديد من العوامل والتحديات مثل تغييرات العلاقات الجيوسياسة، وظهور منافسين جدد والتغييرات في ديناميكيات العرض والطلب والضغوط الاجتماعية والبيئية والتحولات الديموغرافية والتي من شأنها تحويل وإعادة تشكيل صناعتنا.

خطط طموحة

وقال الزنكي: إننا ماضون في خططنا الطموحة التي ستعمل على تعزيز دور مؤسسة البترول الكويتية في صناعة النفط لنكون أكثر فعالية في توفير أمن الطاقة العالمية. لافتا إلى أن الاعتماد على النفط في مزيج

فاروق الزنكي والشيخ طلال الخالد خلال قص شريط افتتاح المعرض المصاحب للمؤتمر (متين غوزال)

الرشيد: احتياجات الطاقة في الكويت ستصل إلى مليون برميل يومياً في 2030

الناصر: مشاريع «نفط الكويت» تمثل 60٪ من حجم المشاريع الرأسمالية للقطاع النفطي خلال 2012 ـ 2013

الرفاعي: الصناعة النفطية شاقة وتعتمد يوماً بعد آخر على أحدث التكنولوجيا

الطاقة سيستمر لمدة طويلة حتى بعد عام 2030.

وأشار الزنكي إلى ان النفط سيظل له الدور الكبير في الكويت وفي العالم، معتبرا أنه من المهم للكويت التفكير جديا في الوقت الحاضر في تنويع مصادر إيراداتها، مستفيدين من ارتفاع أسعار النفط والتي ستستمر عند المستويات العالية لتكون مدعومة بشكل جيد، للتفكير في الاستغلال الفعلي للإيرادات الناتجة استغلالا أكثر فعالية لنتمتع بوضع قوي في المستقبل، مؤكدا أنه من المهم أن يتسنى لنا المضي قدما لتحقيق النمو والأهداف الاستراتيجية، لابد من تنمية الموارد المتوافرة (الأفراد ورأس المالك والتكنولوجيا) والتعاون بين جميع شركات الطاقة العالمية بما في ذلك شركات النفط الوطنية وشركات النفط الدولية والحكومات.حيث تكون لدينا مصادر دخل مختلفة، وهذا بلا شك سيكون له أثر إيجابي على الجيل الكويتي المقبل والذين يبحثون عن مستقبل أكثر أمنا.

ولفت الزنكي إلى أن القطاع النفطي سيركز على قطاع الاستكشاف والتنقيب في ظل التحديات المتنوعة وزيادة الطاقة الإنتاجية من المستوى الحالي الأكثر بشكل قليل عن 3 ملايين برميل نفط يوميا إلى 4 ملايين برميل نفط يوميا مع حلول عام 2020.

تحديات

وقال إن التحديات التي تواجهنا ذات شقين، الأول نحتاج إلى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية وتعزيزها عند 3 ملايين برميل يوميا، والثاني نحتاج إلى إضافة مليون برميل نفط يوميا من النفط الخام الكويتي، وهذا يعني الحاجة إلى إضافة 125 مليون برميل نفط يوميا بشكل سنوي حتى عام 2020، أي بعد 8 سنوات فقط، موضحا أن هذا الإنتاج الإضافي سيأتي من الحقول الصعبة والمعقدة جيولوجيا.

وأضاف أن قطاع الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في الكويت يواجه تعقيدات تشغيلية، حيث ان نمط عمليات الانتاج يحتاج الى إدارة اقتصادية للمياه والغاز وبناء عليه، أصبح التميز التشغيلي والابتكار أمرين أساسيين للغاية ويجب القيام بهما لتفادي الصيانة المكلفة جدا وخسارة الإنتاج. وهذا سيتطلب مهنيين مهرة وذوي خبرة وطرقا جديدة للعمل.

وأكد على التزام مؤسسة البترول كمؤسسة وطنية بتشغيل وتدريب المواطنين، معتبرا أنه على الرغم من ذلك ستكون وتيرة تشغيل وتدريب القوة العاملة الوطنية الخاصة بنا غير كافية لتعزيز وتقوية المهنيين المطلوبين بمستوى الكفاءة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الطموح في الوقت المناسب.

وتابع الزنكي قائلا: «ستركز استراتيجية 2030 طويلة الأجل التي تم تحديثها أخيرا على الموارد البشرية على وجه الخصوص، حيث ان البيئة تنمو بشكل أكثر تنوع وتعتبر التحديات أكثر تعقيدا، كما أن الموارد البشرية المهرة تتقادم بالسن وتصبح نادرة، موضحا أن هدفنا يتمثل في زيادة جذب واستبقاء المواهب من خلال خلق بيئة عمل تشجيع أعلى مستويات الرضا والولاء والالتزام لدى الموظفين».

زيادة الطاقة الإنتاجية

وأشار الزنكي إلى ان الحاجة ظهرت لمشاركة الشركات النفطية العالمية في مجال التطوير في أوائل التسعينيات تقريبا عندما قررت الكويت زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 3 ملايين برميل نفط يوميا في عام 2005، وكانت تتمثل استراتيجية الإنتاج في ذلك الحين في تطوير النفط الصعب في حين توفير النفط السهل كإنتاج بديل وعند الحاجة.

والآن ومع التحديات الأعلى التي تواجه الطاقة الإنتاجية بالإضافة إلى تطوير الغاز غير المصاحب والنفط الثقيل، تعتبر الحاجة للمساعدة الخارجية أكثر في الوقت الحالي من أي وقت مضى.

ومن خلال هذا التعاون سوف نتمكن من تحقيق العديد من الأهداف مثل تحقيق أهدافنا الإنتاجية وتحويل التكنولوجيا وتعزيز مهارات مواطنينا في مختلف التخصصات وتقديمهم للعمليات الإدارية والاستفادة منهم لتحقيق أقصى حد من المنافع.

وأكد على أن التميز التشغيلي يعتبر أمرا حيويا لتجنب خسارة الإنتاج. كما يعتبر تحسين سلسلة القيمة أمرا ذا تأثير مشترك في شركات النفط الوطنية علاوة على شركات النفط الدولية في تقييم القيمة المضافة في نطاق خمسين سنتا إلى 2 دولار لكل برميل معادل نفط.

ولفت الزنكي إلى انه تم استخدام ثلاثة عوامل دافعة وهي هياكل المنظمة المخصصة وحقوق اتخاذ القرار المركزي والحوافز المشتركة والتي سوف تعمل على تعزيز التعاون.

وأضاف: لم يتم تحقيق إمكانية تحسين سلسلة القيمة بشكل كامل في مؤسسة البترول الكويتية، حيث انه غالبا ما تعمل الشركات الفرعية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بشكل مستقل مع التنسيق الجزئي مع السوق الدولية.وهذا يؤدي إلى خسارة العديد من فرص التحسين مثل الجدول الزمني المنسق للصيانة وتنسيق محطة الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال.

وأشار الزنكي إلى ان صناعة النفط مازالت بحاجة إلى التقنيات الجديدة والمتقدمة التي يمكن أن تساعد في إيجاد و/أو تطوير و/أو إنتاج المزيد من النفط والغاز.

ولقد كانت التكنولوجيا بشكل أكبر من أي شيء آخر هي القوة الدافعة خلف قدرة صناعتنا المستمرة على توفير الإنتاج الزائد من النفط والغاز بشكل آمن وفعال وبطريقة سليمة بيئيا، مضيفا لا اعتقد أن صناعتنا توفر أفرادا ورأس مال كافيين لتطوير تقنيات مبتكرة ومتقدمة.

شراكات فاعلة

وأكد الزنكي على أن الصناعة النفطية تشتد فيها المنافسة وعلينا إنشاء ميزة تنافسية تكنولوجية، من خلال تعزيز آفاق المشاركة والتعاون، لذلك نحن في حاجة إلى شراكات فاعلة وتحالفات ومشاريع مشتركة مع شركات نفط وشركات خدمات وحكومات، حيث يشارك الجميع بخبراتهم لتحقيق التقدم في هذه المجالات المستهدفة في وقت أقل بكثير وتكلفة أقل تضمن نقل التقنية وتأهيل الكوادر الوطنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، معتبرا صناعة البترول صناعة ذات أهمية في الكويت وتخلق فرص العمل وتعزز القطاع الخاص وتحفز الجهود للزيادة من كفاءة الطاقة بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية وتطويرها.

وأثنى الزنكي على المؤتمر مؤكدا أن المشاركين في مؤتمر هذا العام يتميزون بالتنوع الكبير والخبرة، معتبرا مؤتمر هذا العام وثيق الصلة بالتطورات المتسارعة، وجاد في الوقت المناسب تماما حيث قد انتهينا للتو من إطلاق استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية.

من جهة أخرى، قال الزنكي على هامش تصريحات صحافية خلال افتتاحه لمؤتمر النفط والغاز الثاني مساء أمس الاول، ان انتاج الكويت النفطي تراوح بين 2,9 و3 ملايين برميل يوميا كمتوسط خلال شهر يناير الماضي، مبينا ان الكويت مستمرة في البحث المستمر عن الغاز في اعماق تزيد على 16 ألف قدم سواء في شمال الكويت أو في الجنوب.

وأوضح ان التأثيرات الجيوسياسية في المنطقة والعالم اثرت على الأسعار، مشيرا الى أن الأسعار الحالية مناسبة وتساعد الكويت على ضخ اموال جديدة في عمليات الاستكشاف والانتاج.

وقال الزنكي ان تكلفة استخراج النفط زادت وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يحدث نوعا من التوازن مابين تكلفة الاستخراج وبيع المنتج، مبينا الى أن الكويت تسعى دائما الى استقرار الأسواق من خلال ضخ المزيد من النفط.

وحول استراتيجية الكويت لاستخراج الغاز خلال المرحلة المقبلة قال الزنكي ان الكويت بحاجة ماسة الى الغاز ولدى مؤسسة البترول الكويتية خطة تطويرية لإنتاج الغاز الحر.

وأشار الزنكي الى أن الكويت تواجه تحديات كبيرة في صناعة النفط تتمثل في زيادة الإنتاج النفطي من المستوى الحالي البالغ 3 ملايين برميل يوميا الى 4 ملايين برميل نفط يوميا في 2020، مبينا ان عامل الوقت يعتبر التحدي الأكبر للكويت لاسيما ان هناك 8 سنوات تفصلنا عن المدى الزمني للخطة.

وذكر أن بعض المكامن النفطية تحتاج الى تطوير مثل مكامن النفط الثقيل في حقول الشمال بالإضافة الى تطوير الغاز الحر، مبينا ان مشكلة الغاز في الكويت تكمن في أن المكامن معقدة جيولوجيا وبالتالي فهي تحتاج الى تطوير وتكنولوجيا حديثة تكون مستخدمة من قبل وليست بالجديدة والتي قد تحدث مشاكل في المكان.

من جهة اخرى، قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي رشيد ان احتياجات الطاقة في الكويت من المتوقع نموها بشكل كبير عام 2030، حيث ستصل الى مليون برميل يوميا، مشيرا الى أن هذا الأمر يشكل تحديا كبيرا للقطاع النفطي لتلبية هذه الاحتياجات.

وأضاف الرشيد خلال الجلسة الاولى من المؤتمر أن هناك خططا معدة لتلبية هذه الاحتياجات سواء من الغاز المصاحب مع النفط خاصة أن هناك خطة لزيادة انتاج النفط الى 4 ملايين برميل عام 2020، كما سيتم تطوير عمليات الغاز الحر المتوقع أن يصل الى 2,5 مليار قدم مكعبة بالإضافة الى 1,5 مليار قدم مكعبة للغاز المصاحب ونصف مليار قدم مكعبة من غاز حقل الدرة، مؤكدا أن جميع هذه العمليات ستلبي احتياجات الكويت من الطاقة لاسيما مع وجود المصفاة الجديدة التي ستساهم بسد احتياجات الطاقة، وأوضح أن جميع هذه البرامج هدفها الأول الوصول الى الاكتفاء الذاتي لحاجة الكويت عام 2030.

وعلق الرشيد على التحديات التي تواجه الشركة بالقول ان المكامن الجوراسية تعتبر من المكامن الصعبة والمعقدة وبحاجة الى تقنيات حديثة وخبرات شركات عالمية تساند الشركة سواء في مشاريع الغاز أو النفوط الثقيلة أو من خلال تعزيز الانتاج، مؤكدا أن الأخيرة ستساهم في استخلاص النفوط بمعدل 10٪ وهو رقم كبير سيساعد على تطوير المكامن.

وأشار الى أن «نفط الكويت» حاليا وصلت بنسبة استخلاص النفوط في بعض المكامن الى 55٪ ولو تم اضافة 10٪ من خلال طرق تقنيات تعزيز الانتاج للنفط والغاز سوف يحدث فارق كبير في عمليات الشركة مستقبلا.

الصناعة النفطية شاقة

من جانبه، أشار رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة نفط الخليج هاشم الرفاعي الى أن مستقبل القطاع النفطي باهر ويحتاج الى مزيد من القوى البشرية بما يعود على المجتمع بالمنفعة وزيادة المردود الاقتصادي.

وأضاف ان الصناعة النفطية شاقة وتعتمد يوما بعد آخر على التكنولوجيا ونسعى للحصول على التكنولوجيا من خلال التجارب الذاتية وتجارب الشركات العالمية المختلفة وهي ما ننوي الاستفادة منها في المرحلة المقبلة.

وفيما يتعلق بتأثير اغلاق مضيق هرمز على القطاع النفطي، أوضح أن القطاع يحتاج لأن يكون أكثر ديناميكية ويحوز ثقة مجلس الوزراء والشعب الكويتي ممثلا في مجلس الأمة وأن يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التي سوف تقر في المستقبل والتي تتميز بقرارات فنية بحتة.

ولفت الى أن هناك حاجة لاعادة النظر في نوعية بعض استمرار بعض المقاولين، مبينا أن هناك مشاريع باتت ملحة للتنفيذ ولا يجوز تأخيرها حتى لا تزيد تكلفتها على المدى البعيد، مشيرا الى ان هناك شحا في الكفاءات الفنية وهو ما يجعل تبادل الخبرات العالمية والاقليمية أمرا مهما للمساعدة في توفير الحلول المتطورة في المشاريع التي نحتاج الى تنفيذها.

هذا وقال عضو مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية الشيخ الدكتور خليفة الناصر ان مشاريع «نفط الكويت» تمثل 60٪ من حجم المشاريع الرأسمالية للقطاع النفطي خلال 2012ـ2013، معتبرا انها الترجمة الحقيقية والواقعية للوصول بالانتاج الى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020 وضمان زيادة الاحتياطيات المؤكدة.

وقال الناصر في تصريحات صحافية ان مشاريع القطاع النفطي تعتبر الدخل الحقيقي للكويت متمثلة في عمليات زيادة الانتاج وتطوير الابار ومراكز التصدير والتجميع وزيادة الاحتياطيات المؤكدة لترجمة استراتيجية القطاع النفطي.

وأضاف الناصر انه من المهم بمكان ان نعرف ان القطاع النفطي لدية استراتيجية يتطلب تحقيقها عددا من العوامل يجب ان تتضافر لتحقيق هذه الاستراتيجية، مؤكدا على ان مؤسسة البترول لا تدخر جهدا في سبيل تحقيق هذه التوجهات سواء ما يخص المشاريع الكبيرة او التطويرية او التكريرية.

● أحمد مغربي

أكبر: «كويت إنرجي» نفذت العديد من المبادرات لاستقطاب الكوادر والمهنيين

قالت الرئيسة التنفيذية في شركة «كويت إنرجي بي إل سي» سارة اكبر ان من الأهداف الأساسية التي تركز عليها الشركة هو الاستثمار في فريق عملها لانه من المكونات الرئيسية التي تدفع الى التفوق التشغيلي لأي شركة. وأوضحت اكبر في جلسة مؤتمر ومعرض الكويت للنفط والغاز الثاني والتي حملت عناوين «تحقيق التفوق من خلال الكوادر وأفضل الممارسات» ان الشركة حققت التفوق بالاستثمار في العاملين لديها وعائلاتهم ووفرت لهم الركائز لإغناء حياتهم على جميع المستويات.

وأشارت الى ان «كويت إنرجي» نفذت العديد من المبادرات لاستقطاب الكوادر والمهنيين والتركيز على تعزيز كفاءتهم في بيئة عمل محفزة لتحقيق أفضل الممارسات العالمية وهو التطور المستدام.

وقالت ان الشركة تستثمر في مشاريع تحقق ما هو أكثر من مجرد عوائد مالية تكون لها تأثيرات إيجابية على مستويات العلاقات الاقتصادية والتنموية ضاربة المثل بتجربة الشركة في العراق ودورها في بناء العلاقات الاقتصادية ما بين العراق والكويت والشراكة الاستراتيجية مع الشركة العامة للبترول المصرية والتي تقوم «كويت انرجي» بدعمها في استراتيجيتها للتوسع الإقليمي إضافة إلى الدراسة حول احتياطيات الغاز في اليمن التي قامت بها الشركة والتي تضع طرقا لتطوير الاحتياطيات الغازية وتعزيز استخداماتها للاحتياجات المحلية.

أوباما يعتزم زيادة الضرائب على الأغنياء في موازنة العام الجديد

واشنطن ـ د.ب.أ: يقدم الرئيس الاميركي باراك أوباما مشروع موازنة العام المالي الجديد 2013/2012 الى الكونغرس لبدء مناقشته.

ومن المتوقع أن يتضمن مشروع الموازنة زيادة الضرائب على الاغنياء وزيادة الانفاق على المجالات التي تساعد في توفير المزيد من الوظائف الجديدة.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية عن مسؤولين لم تحدد هويتهم ووصفتهم بأنهم مطلعون على مشروع الموازنة القول ان اجمالي الانفاق العام في موازنة 2013 يبلغ 3,8 تريليونات دولار.

وستركز الموازنة على الاولويات التي تتصدر البرنامج الانتخابي للرئيس أوباما الذي يسعى للفوز بفترة رئاسية ثانية في الانتخابات المقررة في نوفمبر المقبل. ويسعى أوباما الى خفض معدل البطالة وزيادة معدلات الضرائب على الاثرياء الذين لا يقل دخل الاسرة منهم عن مليون دولار سنويا بحيث تصل الضرائب المفروضة عليهم الى 30٪ على الاقل. ووفقا لتوقعات البيت الابيض فان الموازنة تسعى الى خفض العجز المالي للخزانة الاميركية بمقدار 1,5 تريليون دولار.

كما يسعى أوباما الى انهاء التخفيضات الضريبية التي كان الرئيس السابق جورج بوش قد منحها للاسر التي يزيد دخلها السنوي عن 250 ألف دولار وتحويل عائداتها الى تمويل برامج التعليم ومشروعات البنية الاساسية.

يأتي ذلك فيما تعرض أوباما لانتقادات حادة اول من أمس بسبب وصول عجز الميزانية المتوقع خلال العام المالي الحالي الى 1,33 تريليون دولار وخلال العام المالي المقبل الى 901 مليارات دولار. ووفقا لهذه التقديرات فان أوباما فشل في الوفاء بتعهداته السابقة وهي خفض عجز الميزانية الاميركية بمقدار النصف خلال فترة رئاسته الاولى التي تنتهي بنهاية العام الحالي تقريبا.

كان أوباما قد أشار الى أن خططه للانفاق خلال العام المالي الذي يبدأ أول أكتوبر المقبل ستستند الى مقترحاته السابقة والتي تتعارض مع مقترحات منافسيه المحتملين في انتخابات الرئاسة الاميركية حيث يسعى أوباما الى زيادة الضرائب على الاثرياء مع زيادة الانفاق الحكومي على برامج توفير وظائف جديدة وانعاش الاقتصاد.

البرلمان اليوناني يصوّت لصالح خطة التقشف وسط احتجاجات وأعمال شغب في الشارع

أثينا ـ يو.بي.آي: صوت البرلمان اليوناني في ساعة مبكرة من صباح امس لصالح خطة تقشف قاسية بهدف الحصول على برنامج انقاذ ثان من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لتفادي الأفلاس فيما احتشد آلاف المواطنين في شوارع أثينا محتجين على الخطة ما أدى الى مواجهات مع الشرطة.

وصوت 199 نائبا بـ «نعم» على خطة التقشف من أصل 300 فيما صوت 79 نائبا بـ «لا» و5 صوتوا بـ «حاضر» وامتنع الباقون على التصويت.

وصوت 22 نائبا من حزب (باسوك) الاشتراكي و21 نائبا من حزب الديموقراطية الجديدة بـ «لا» ضد قرارات حزبيهما اللذين يدعمان الحكومة الائتلافية ما أدى الى طردهم من الحزبين.

مظاهرات اليونان احتجاجا على التقشف

وتعتبر المرة الاولى في تاريخ اليونان التي يطرد فيها هذا العدد من النواب من أحزابهما في الوقت عينه. وكان رئيس الحكومة الائتلافية لوكاس باباديموس حذر أمس من الفوضى التي قد تعم البلاد في حال لم يصوت البرلمان لصالح خطة التقشف.

وتشمل الخطة عدة اجراءات غير شعبية تطال تخفيض 22٪ من قيمة الحد الادنى للاجور وتخفيض اضافي بالرواتب التقاعدية وغيرها وتهدف الى الحصول على قرض جديد بقيمة 130 مليار دولار من المفوضية الاوروبية والمصرف المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي. وشهدت العاصمة أثينا ليل أمس أعمال عنف رافقت التصويت في البرلمان ورمى محتجون يرتدون أقنعة قنابل مولوتوف وحجارة وردت عليهم الشرطة باطلاق الغاز المسيل للدموع.

وأدت الاشتباكات الى اشتعال النيران بعدد من المحال التجارية والمقاهي والمصارف.

السعودية تعتمد 6 مشروعات صناعية بقيمة 21,2 مليار ريال

الرياض ـ د.ب.أ: اعتمدت السعودية 6 مشروعات صناعية لتوسعات جديدة في عدد من المجمعات الصناعية بمنطقة الجبيل، شرقي المملكة، بقيمة إجمالية بلغت 2,21 مليار ريال.

وقال الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان، رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، إن المشروعات تتضمن مشروع توسعة تنفذه شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا) بقيمة 12 مليار ريال، يقام على مساحة 7,32 هكتارا، مشيرا إلى أن المجمع سيقوم بإنتاج اثنين البروبلين دارين مونومر والمطاط والكربون الأسود التي تستخدم بصفة أساسية في تعزيز أهداف مجمعات صناعة السيارات.

وتتضمن المشروعات مشروعا لشركة الجبل للكيماويات (جنا) التابعة لشركة «نماء للكيماويات» بقيمة 3 مليارات ريال، لإقامة مجمع صناعي يتضمن توسعة لمنتجاتها الحالية وإضافة منتجات جديدة متكاملة بطاقة إنتاجية تتجاوز 600 ألف طن سنويا.

الصين لا تنوي «شراء أوروبا»

بكين ـ أ.ف.ب: اكدت صحيفة الشعب الصينية امس ان الصين لا تنوي «شراء اوروبا»، وذلك قبل انعقاد قمة بين الصين والاتحاد الاوروبي هذا الاسبوع في بكين.

وبذلك كررت الصحيفة الناطقة بلسان الحزب الشيوعي موقفا اكدته بكين مرارا في الاشهر الاخيرة.

وكتبت الصحيفة «ان الصين لا تملك الرغبة ولا القدرة على شراء اوروبا او السيطرة عليها كما قالت بعض الدول، بل اكثر من ذلك انها تدعم بالكامل اليورو والاتحاد الاوروبي».

وكان رئيس الوزراء وين جياباو اعلن في مطلع فبراير ان الصين لا تنوي وليست قادرة على «شراء اوروبا»، متحدثا خلال منتدى اقتصادي جرى في كانتون (جنوب) وشارك فيه الى جانب المستشارة الالمانية انجيلا ميركل.

واذ اكد نية بلاده في مساعدة اوروبا على تخطي ازمة الديون، قال «ان البعض يعتقد ان ذلك يعني ان الصين تريد شراء اوروبا»، لكن «الصين لا نية لها في ذلك ولا قدرة لها عليه».

وتملك الصين اكثر من 550 مليار دولار من الديون السيادية الاوروبية بحسب معلومات خبراء لم تؤكد رسميا.

وضاعفت الشركات الصينية مؤخرا عمليات شراء شركات في اوروبا في قطاعات متنوعة مثل المياه والطاقة.

وابدت الصين التي يقارب اجمالي احتياطيها من العملات الاجنبية 3200 مليار دولار، رغبتها في المشاركة في الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي الذي يتم تشكيله لانقاذ دول الاتحاد الاوروبي التي تواجه صعوبات اقتصادية، غير انها لم تقطع اي تعهد بالارقام. ويقوم رئيس الاتحاد الاوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو بزيارة رسمية للصين هذا الاسبوع. وقال شي جين بينغ نائب الرئيس الصيني في حديث صحافي نشر قبل زيارته المقررة للولايات المتحدة، إنه ينبغي على واشنطن ألا تسمح بأن تقوض خلافات بشأن السياسات الاقتصادية والتجارية العلاقات الاقتصادية بالغة الأهمية مع الصين. وصرح شي الذي يعتقد على نطاق واسع بأنه الرئيس الصيني القادم في إجابات مكتوبة عن أسئلة لصحيفة واشنطن بوست بأن الصين تتيح مزايا اقتصادية هائلة للولايات المتحدة. وجاء في تصريحات شي التي نشرت بموقع الصحيفة على شبكة الانترنت أمس ان العلاقات الاقتصادية «لن تحظى بنمو مستديم وسريع إذا لم تقم على المنفعة المتبادلة أو عجزت عن تحقيق مزايا اقتصادية للولايات المتحدة». ويزور شي الولايات المتحدة الأسبوع الجاري وقد كررت الصين التزامها بإصلاح سعر صرف العملة.